

المصدر: السفير

التاريخ: ٢٧ اغسطس ٢٠٠٥

هل يمهد تقرير ميليس لإنشاء محكمة دولية في الجريمة؟
الحريري يدعو الدول الصديقة والشقيقة إلى التعاون وتحمل مسؤولياتها
السنيرة لا يستبعد اللجوء إلى القضاء الدولي ودمشق تقول إنها <<أجابت
خطياً>>



غطاسون من الفريق الدولي أثناء عمليات البحث في عمق البحر مقابل فندق السان جورج، في إطار المسح النهائي
لمسرح الجريمة (رويترز)

تفاعلت إحاطة رئيس لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ديتليف ميليس مجلس الأمن
الدولي بما يقوم به والى أين توصل في أعماله لبنانياً وإقليمياً، واحتل مضمون التقرير الدولي المكثمة الأولى في
متابعات وتعليقات القوى والأقطاب في لبنان والدول المعنية، لكن القراءات والتحليلات تقاطعت عند اعتبار أن
التحقيق سجل تقدماً في مجالات معينة، ولكن ثمة سيلاً من الأسئلة التي طرحت على الأسئلة الضمنية التي وضعها
ميليس في تقريره الإجرائي دون أن يتوصل بعد إلى نتائج حاسمة.

وإذا كانت المتابعات الفعلية تركزت على ما يجري من محادثات بين سوريا والامم المتحدة واللقاء بين مسؤولين
سوريين وميليس نفسه في جنيف، فإن التعليقات المحلية ركزت على إعطاء ميليس مزيداً من الثقة من جانب
الطرف المدعي في الجريمة، ومقابلة الآخرين لأعماله بنوع من الانتظار والحذر من احتمال تعريض ما يقوم به

لعملية تسييس.

لكن الاسئلة المركزية التي توقف عندها الجميع هي:

لماذا لم يحصل التعاون المفترض من قبل سوريا مع المحقق الدولي وما هي حقيقة المراسلات بين الجانبين؟
الى أي حدود بات ميليس على بيّنة من أمره في ما خص الجهة المنفذة وارتباطاتها المحلية أو الخارجية؟
الى أين يراد السير بعملية التشكيك المنظمة المستمرة بقدرة القضاء اللبناني على متابعة هذه القضية؟
وبانتظار نحو شهر أو أكثر بقليل للحصول على إجابات كاملة عن الذي يحصل، ما هي أبرز المواقف من التقرير
الاولي؟ (تنشر <<السفير>> نصه على الصفحة الرابعة كما أوردته الزميلة <<المستقبل>> في عددها أمس).
السنيرة

أكد رئيس الحكومة فؤاد السنيرة أن هناك مصلحة وواجباً في التعاون من قبل جميع الأطراف مع لجنة التحقيق،
مشيراً إلى أن الأشقاء في سوريا على قدر عال من المسؤولية وهم قادرون على اتخاذ القرار الذي يؤدي بالنهاية
إلى الالتزام بالقرار الدولي. وأكد أن ميليس لن ينثني أمام أي ضغط من الضغوط وسيستمر في مهمته ويبرز كل ما
تجمّع لديه من حقائق خلال كل الاستجابات التي قام بها لإظهار الحقيقة.

وعلق على التشكيك المستمر بالأجهزة الامنية والقضائية اللبنانية بالقول لمحطة <<بي بي سي>>: <<كلنا يعلم أن
هناك إصلاحات أساسية يجب أن تجري في الأجهزة الأمنية اللبنانية وهو ما نسعى إلى تحقيقه. ونحن لدينا ثقة
بالقضاء وبأنه سيبادر إلى تطبيق القوانين حتى يصار إلى تأمين الأجهزة القضائية اللازمة بما يرضي المواطنين.
أما بالنسبة للخيار بالنسبة لهيئة التحقيق وكيف يمكن أن تتعامل مع هذا الشأن، فقد أبدينا كحكومة، من خلال
وزارة العدل، التعاون الكامل مع هيئة التحقيق الدولية. لكن عملية إصلاح القضاء تتطلب وقتاً وليست عملية
سريعة يمكن التوصل إليها. نحن لدينا أولويات، نريد إصلاح القضاء من خلال الأجهزة القضائية نفسها، ونريد
الحقيقة ونريد أن يساق المسؤولون عن الجريمة إلى العدالة. وإذا وصلنا إلى نتائج في التحقيق فيجب أن يصار
إلى المحاكمة خارج لبنان إذا كان ذلك فيه مصلحة>>.

الحريري

أما رئيس كتلة <<المستقبل>> النيابية النائب سعد الحريري فكرر <<المطالبة بأن يتعاون الجميع من دون استثناء
مع التحقيق الدولي، لا سيما أن المرحلة التي تبدأ اليوم تضع صدقية الأمم المتحدة والأسرة الدولية على المحك،
وتضع كل الدول الصديقة والشقيقة أمام مسؤولياتها للمساهمة في كشف الحقيقة وتحقيق العدالة>>. وأكد <<أن
معرفة حقيقة من اعتدى على لبنان باغتيال الرئيس رفيق الحريري هي السبيل الوحيد لوقف مسلسل الاغتيالات.
ونحن نتطلع الى التقرير النهائي مكررين مطالبة الجميع، دولاً وأفراداً، في لبنان وخارجه، بإظهار أقصى التعاون
معها ليتمكن لبنان من معرفة الحقيقة>>.

نصر الله

أما الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله فقد وصف ما أشيع عن اتهامات وإيحاءات عن أن تقرير ميليس قد يتضمن اتهاماً مباشراً للحزب بالتورط بأنه «كلام سخي لا يستحق التعليق». وقال في حديث لصحيفة «الرأي العام» الكويتية «إن التقرير يجب أن

يكون تحقيقاً لا تحليلاً سياسياً»، وتابع انه «إذا كانت الحصيلة اتهامات تعتمد على عناصر قضائية فمن الطبيعي أن تترتب على التقرير آثار مهمة جداً على الوضع اللبناني والإقليمي»، مؤكداً «إننا نفضل أن ننتظر نتائج التحقيق وحينئذ ندرس موقفنا بدقة ونتخذه ونعلنه».

ونفى نصر الله وجود معلومات لدى الحزب عن جريمة الاغتيال، وقال إن الاتهام يجب أن يوجه أولاً الى من استفاد من اغتيال الرئيس الحريري، خصوصاً أن الأحداث أثبتت أن سوريا هي المتضرر الأول وأن من استفاد هم أعداء لبنان والذين يريدون تطبيق القرار 1559 بأي ثمن».

وعن التحقيقات قال نصر الله: «نحن متأكدون من أن التفجير تم من فوق الأرض وعلى ما يبدو انه تم بواسطة شاحنة لان كمية المتفجرات يصعب أن تستوعبها سيارة عادية، وإن التفجير انتحاري ونحن مؤمنون بذلك ولكن من هو هذا الانتحاري؟ هناك حديث عن واحد أو اثنين ونحن لا نعلم أي شيء، وما نعلمه أن العملية انتحارية ولكن ليس لدينا معطيات عن الجهة التي تقف وراء ذلك».

دمشق

وفي دمشق قال مصدر مسؤول في وزارة الخارجية لمراسل «السفير» ان سوريا سلمت امس الاول المحقق الألماني رسالة من وزير الخارجية فاروق الشرع تتضمن أجوبة خطية على الأسئلة التي تقدم بها ميليس إلى مسؤولين سوريين. وقال المصدر انه سبق لسوريا أن تسلمت أسئلة من ميليس في وقت سابق، وأنها أعدت أجوبة وأرسلتها له عبر مبعوث سوري خاص إلى جنيف هو الخبير في القانون الدولي لدى الخارجية السورية رياض الداودي.

واستغرب المصدر «أن تقوم الأمم المتحدة بذكر عدم تعاون سوريا في الوقت الذي قامت به بالتعاون»، وأضاف أن الأمم المتحدة بذلك «تجاهل المعلومات التي قدمت»، وأشار المصدر الى أن «التأخير الذي جرى نابع عن تأخر ميليس بالسفر إلى جنيف، وقيامه بإرسال تقريره للأمم المتحدة في الوقت الذي كانت رسالة الخارجية السورية في طريقها إليه».

ونقلت <فرانس برس> عن مصدر سوري قوله ان سوريا <مستعدة لمواصلة التعاون مع لجنة التحقيق للوصول الى الحقيقة في جريمة اغتيال الحريري>.

الجدير ذكره انه تم اختيار جنيف لصفقتها المحايدة، ولكون القانون السوري يمنع مثول مسؤوليين سوريين أمام لجان تحقيق أجنبية، ورفضت المصادر السورية إعطاء تفاصيل عن مضمون الأسئلة أو الأجوبة التي تم تناقلها، مشيرة إلى أن هذا <يهدف إلى عدم التأثير على مسار عملية التحقيق الدولي> على أن <يتم الإعلان عن بعض الأمور في وقتها>.

باريس

وفي باريس (<السفير>)، قال الناطق باسم الخارجية الفرنسية تعليقاً على التقرير: <لقد أخذنا علماً بكثير من الاهتمام بالتقرير ونرحب بتقديم التحقيق وكذلك بالتعاون الجيد للسلطات اللبنانية، وسجلنا أيضاً أن التقرير يلحظ نقص التعاون السوري، وتذكر بأنه من الضروري أن تتعاون كل الاطراف المعنية بشكل كامل مع أعمال لجنة التحقيق وفق ما طلبه مجدداً مجلس الامن>.

مسح مسرح الجريمة

في غضون ذلك، واصل الفريق التقني في لجنة التحقيق عملية المسح النهائي لمسرح الجريمة، ونفذت مجموعة من الخبراء الدوليين، عملية غطس قبالة مسرح الجريمة في المنطقة الممتدة من فندق <السان جورج> الى مطعم <لابلاج>. وقد تألفت المجموعة الدولية من ستة خبراء من بريطانيا بينهم سيّدة، ويعاونهم 13 عنصراً من وحدة الإنقاذ البحري في الدفاع المدني برئاسة سمير يزبك، إضافة الى طبيبين لبنانيين. وسيقوم الخبراء الدوليون بعملية مسح، وبحث شامل، في منطقة تمتد بطول 300 متر وبعرض 300 متر أيضاً، وبعمق يصل الى

75 متراً، ويستخدم الغطاسون <السونار> ووسائل متطورة للكشف عن مكان القطع المعدنية، وأي دليل يمكنهم من الاضائة على بعض جوانب الجريمة. ومن المقرر أن تستمر عملية المسح، ما بين 10 أيام وأسبوعين (ص 3 و4 و5).